

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

القرار

ال الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية

عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد يوسف الطاهات

وعضوية القضاة السادة

يسين العبداللات ، د. محمد الطراونة ، باسم المبيضين ، جواد الشوا

الممیز : مساعد النائب العام لدى محكمة الجنائيات الكبرى .

الممیز ضدہ

بتاريخ ٢٠١٣/١٠/٨ تقدم الممیز بهذا التمیز للطعن في القرار الصادر عن محكمة الجنائيات الكبرى في القضية رقم ٢٠١٣/٢٤٣ تاريخ ٢٠١٣/٩/٣٠ المتضمن تعديل وصف التهمة المسندة للممیز ضده من جنایة الشروع بالقتل بحدود المادتين ٣٢٦ و ٧٠ من قانون العقوبات إلى جنحة الإيذاء بحدود المادة ٣٣٤ من قانون العقوبات وإدانته بهما بالوصف المعدل .

طلباً قبول التمیز شكلاً و موضوعاً ونقض القرار الممیز كما جاء بهذا السبب .

- أخطأ المحكمة بتطبيق القانون على الواقع إذ تقوم بأفعال الممیز ضده سائر أركان وعناصر أركان جنایة الشروع بالقتل المسندة للممیز ضده .

وبتاريخ ٢٠١٣/١٠/٢٩ قدم مساعد رئيس النيابة العامة مطالعة خطية طلب في نهايتها قبول التمیز شكلاً و موضوعاً ونقض القرار الممیز وإجراء المقتضى القانوني .

قرار
بالتدقيق والمداولة يتبيّن أن النيابة العامة لدى محكمة الجنائيات الكبرى كانت وبقرارها

رقم ٢٠١٢/١٥٠٢ تاريخ ٢٠١٢/٣٠ قد أحالت كل من :

الفريق الأول :

-٢-

-٢

-٣

-٤

-٥

التهم :

- ١- جنائية الشروع بالقتل وفقاً للمادتين ٣٢٦ و ٧٠ عقوبات بالنسبة للمشتكي عليه محمود.
- ٢- جنائية التدخل بالشروع بالقتل وفقاً للمواد ٣٢٦ و ٧٠ و ٢/٨٠ عقوبات بالنسبة للمشتكي عليهم
- ٣- جنحة الإيذاء بالاشتراك وفقاً للمادتين ٣٣٤ و ٧٦ عقوبات بالنسبة لجميع المشتكى عليهم من الفريق الأول .
- ٤- جنحة حمل وحيازة أداة حادة وفقاً للمادتين ١٥٥ و ١٥٦ عقوبات بالنسبة لجميع المشتكى عليهم من الفريق الأول .
- ٥- جرم إللاقر الراحة العامة وفقاً للمادة ٤٦٧ عقوبات بالنسبة لجميع المشتكى عليهم من الفريق الأول .
- ٦- جرم السكر المقررون بالشغب وفقاً للمادة ٣٩٠ عقوبات بالنسبة للمشتكي عليه

الفريق الثاني :

.١

.٢

.٣

التهم :

- ١- جنحة الإيذاء بالاشتراك وفقاً للمادتين ٣٣٤ و ٧٦ عقوبات بالنسبة لجميع المشتكى عليهم من الفريق الثاني .
- ٢- جنحة حمل وحيازة أداة حادة وفقاً للمادتين ١٥٥ و ١٥٦ عقوبات بالنسبة لجميع المشتكى عليهم من الفريق الثاني .
- ٣- جرم إللاقر الراحة العامة وفقاً للمادة ٤٦٧ عقوبات بالنسبة لجميع المشتكى عليهم من الفريق الثاني .

ليحاكموا لدى محكمة الجنائيات الكبرى .

نظرت محكمة الجنويات الكبرى الدعوى وبعد استكمال إجراءات التقاضي أصدرت حكماً برقم ٢٤٣/٢٠١٣ تاريخ ٢٠١٣/٩/٣٠ توصلت فيه إلى اعتقاد الواقعية الجرمية التالية : إنه بتاريخ ٢٠١٢/٩/٢٥ وفي منطقة السوق في مدينة الكرك حصلت مشاجرة جماعية بين المتهمين من جهة وبين الأظلاء

بضرب الظنين	من جهة ثانية حيث قام المتهم
بمسكه أثناء ذلك كما قام المتهم	بوساطة شعبية في كتفه الأيمن وقام المتهم
بطعن الظنين	كما قام المتهم
بوساطة	حذيفة في منطقة الصدر بواسطة خنجر كان مع المتهم . وسقط على الأرض كما قام
موسى على يده وسقط على الأرض كما قام الظنين	بوساطة خنجر على صدره وسقط
د بوكس	على الأرض كما قام الظنين
	بضرب المتهم
	على رأسه وبعد ذلك تم إسعاف المصابين وقدمت الشكوى وجرت الملاحقة .

وبتطبيق القانون على الواقع التي قتلت بها قتلت بما يلي :

١ - عملاً بأحكام المادة ١٧٨ من قانون أصول المحاكمات الجزائية إعلان عدم مسؤولية المتهمين والأظلاء عن جرم إلقاء الراحمة العامة كونه عنصر من عناصر جرم الإيذاء والمشاجرة .

٢ - وبالنسبة لجنة الإيذاء المسندة للمتهمين والأظلاء حيث أسقط كل طرف حقه الشخصي عن الطرف الآخر وأن مدة تعطيل المصابين لا تتجاوز العشرة أيام فإنه عملاً بأحكام المادة ٢/٣٣٤ عقوبات إسقاط دعوى الحق العام تبعاً لإسقاط الحق الشخصي وتضمين المشتكين رسم الإسقاط .

٣ - عملاً بأحكام المادة ١٧٧ من قانون أصول المحاكمات الجزائية إدانة المتهم بجنحة السكر المقرؤن بالشغب طبقاً للمادة ٣٩٠ عقوبات وعملاً بالمادة ذاتها الحكم عليه بالحبس لمدة أسبوع والرسوم .

٤ - عملاً بأحكام المادة ١٧٧ من قانون أصول المحاكمات الجزائية إدانة كل من المتهمين والأظلاء بجنحة حمل وحيازة أداة حادة طبقاً للمادتين ١٥٥ و ١٥٦ عقوبات وعملاً بالمادة ذاتها الحكم على كل واحد بالحبس لمدة أسبوع واحد والرسوم والغرامة عشرة دنانير والرسوم محسوبة لهم مدة التوقيف ومصادر الأداة الحادة .

٥- عملاً بأحكام المادة ٢٣٤ من قانون أصول المحاكمات الجزائية تعديل وصف التهمة المسندة للمتهم من جناية الشروع بالقتل طبقاً للمادتين ٣٢٦ و ٧٠ عقوبات إلى جنحة الإيذاء طبقاً للمادة ١/٣٣٤ عقوبات و عملاً بالمادة ذاتها الحكم عليه بالحبس لمدة ثلاثة أشهر والرسوم محسوبة له مدة التوقيف .

٦- عملاً بأحكام المادة ٢٣٤ من قانون أصول المحاكمات الجزائية تعديل وصف التهمة المسندة للمتهمين ن جناية التدخل بالشروع بالقتل طبقاً للمواد ٣٢٦ و ٧٠ و ٢/٨٠ عقوبات إلى جنحة التدخل بالإيذاء طبقاً للمواد ٣٣٤ و ٢/٨٠ عقوبات .

وعملأً بالمواد ذاتها الحكم على كل واحد بالحبس لمدة شهر واحد والرسوم محسوبة لكل واحد مدة التوقيف .

٧- عملاً بأحكام المادة ٧٢ عقوبات تنفيذ العقوبة الأشد بحق المتهم وهي الحبس لمدة ثلاثة أشهر والرسوم محسوبة له مدة التوقيف .

وحيث أمضى مدة الحكم موقوفاً اعتبار العقوبة منفذة بحقه .

٨- عملاً بأحكام المادة ٧٢ عقوبات تنفيذ العقوبة الأشد بحق كل من المتهمين وهي الحبس لمدة شهر واحد والرسوم محسوبة لهم مدة التوقيف .
وحيث أمضى المتهم مدة الحكم موقوفاً اعتبار الحكم منفذأً بحقه .

٩- مصادر الأدوات المضبوطة بالقضية .

لم يرتضِ مساعد النائب العام لدى محكمة الجنائيات الكبرى بالقرار فطعن فيه بهذا التمييز .

وعن سبب الطعن الدائر حول الطعن بخطأ محكمة الجنائيات الكبرى في تعديل وصف التهمة المسندة للممیز ضده من جناية الشروع بالقتل إلى جنحة الإيذاء .

وفي ذلك نجد إن النية أمر باطني يضممه الجاني ويختفيه في نفسه ويستدل عليه من أفعاله الظاهرة ومن الظروف التي رافقت هذه الأفعال ومن الأدوات التي استعملها في الاعتداء .

وقد استقر الاجتهاد القضائي إن العوامل التي تساعد في استظهار النية في جرائم القتل تتلخص في نوع الأداة التي استعملها الجاني وطبيعتها وكيفية استخدامها وموقع الإصابة وفيما إذا وقعت في مكان خطر في جسم الإنسان أم لا ومن طبيعتها إذا شكلت خطورة على حياة المجنى عليه .

وفي الحالة المعروضة فإن المتهم استخدم في اعتدائه أداة قاتلة بطبعتها (خنجر) إلا أن الظروف التي رافقت أفعاله وهي قرب المسافة فيما بينهما وعدم وجود حاجز بينهما وإن الإصابة لم تشكل خطورة على حياة المصاب ولو أراد المتهم وتعمد قتل المجنى عليه لفعل ذلك وبالتالي فإن نيته اتجهت إلى الاعتداء على سلامه جسم المجنى عليه وإذاته وليس قتله وإرهاق روحه .

الأمر الذي يجعل تعديل وصف التهمة المسندة للمتهم المميز ضده من جنائية الشروع بالقتل وفقاً لأحكام المادتين ٣٢٦ و ٧٠ من قانون العقوبات إلى جنحة الإيذاء وفقاً لأحكام المادة ٣٣٤ من القانون ذاته واقعاً في محله وسبب التمييز لا يرد على القرار المميز مما يتquin ردہ .

لذلك رر رد التمييز وتأييد القرار المميز .

قراراً صدر بتاريخ ٢٧ صفر سنة ١٤٣٥ هـ الموافق ٢٠١٣/١٢/٣٠ م.

القاضي المترئس

عضو و

عضو و

عضو و

عضو و

رئيس الديوان

دق / غـ د